

تجربة العراق ... تجربة تستحق البحث

مما لا شك فيه أن هناك تشابهاً جغرافياً بين بعض الدول، لدرجة أن المسافرين بينهما يعتقد للوهلة الأولى أنه مازال في نفس الدولة، مع ذلك إن التشابه الجغرافي ليس بالضرورة أن يقود لتشابه بالأحداث والظروف السياسية أو الاقتصادية لهذه الدول، رغم أن هذا الأمر ليس مستحيلاً وليس بالأمر الخيالي. فهاذا لو اتجهنا إلى أحداث العراق وأجرينا بحثاً حول المشكلات الاقتصادية التي تعرضت لها عملتها المحلية.

تاريخ الدينار العراقي:



قبل الغوص في المشكلات التي اعترضت العراق، لابد من التعرف على خلفية تلك الأحداث الاقتصادية، والتي نبدأها بالحديث عن تاريخ الدينار العراقي: تم ادخال الدينار العراقي إلى التداول عام 1932، حينها تم استبدال الروبية الهندية التي كانت العملة الرسمية منذ الاحتلال البريطاني للبلاد في الحرب العالمية الأولى، وكان معدل سعر صرف الدينار الواحد يساوي 13 روبية. بقي الدينار مرتبطاً بشكل ثابت مع الجنيه البريطاني حتى عام 1959، دون أن يتم تغيير قيمة سعر الصرف حيث كان الدينار و الجنيه متساويين في

القيمة، ثم تم تحويل الربط لعملة الدولار الأمريكي، حيث أصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار يساوي 2.8 دولار.

ونتيجةً لعدم اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة الأمريكية عام 1971 و 1973، ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار وأصبح 1 دينار = 3.3778 دولار.

و قبل تخفيض قيمة الدولار 5% خفضت قيمة الدينار مقابل الدولار، وأصبح الدينار يعادل 3.2169 وبقي معدل سعر الصرف حتى حرب الخليج، بالرغم من أنه في أواخر عام 1989 كان سعر الصرف في السوق السوداء أعلى بحوالي 5 إلى 6 أضعاف عن السعر الرسمي المعلن عنه، و كانت كل 3 دينارات تساوي 1 دولار أمريكي .

بعد حرب الخليج عام 1991، ونتيجةً لعقوبات الأمم المتحدة، أصبحت إمكانية الطباعة غير متاحة في سويسرا والتي كان يتم الطباعة فيها سابقاً، وتم إصدار طبعة من الأوراق النقدية الجديدة أقل جودة من تلك التي كان يتم طباعتها في سويسرا، واستمر الإصدار السابق المعروف باسم الدينار السويسري بالتداول في المنطقة الكردية للعراق.

ونتيجةً للعقوبات المفروضة على العراق من قبل الولايات المتحدة و المجتمع الدولي، والطباعة المفرطة لإصدار الأوراق النقدية الجديدة، انخفضت قيمة الدينار بسرعة، وفي أواخر عام 1995 كانت قيمة الدولار تعادل 3000 دينار.

عقب سقوط نظام صدام حسين خلال غزو العراق عام 2003، بدأ مجلس الحكم الانتقالي و مكتب إعادة الاعمار والمساعدات الإنسانية بطباعة المزيد من الدينار المعمول به خلال حكم صدام كإجراء مؤقت للحفاظ على الكتلة المالية، ريثما يتمكنون من إدخال العملة الجديدة.

بين 15 من تشرين الأول عام 2003 و 15 من كانون الثاني عام 2004، تم إصدار دينار عراقي جديد كنقود معدنية وأوراق نقدية، حيث تم طباعتها من

قبل شركة De La Rue باستخدام تقنيات حديثة ضد التزوير، لإنشاء عملة موحدة يتم استخدامها في كل أنحاء العراق وتكون أيضاً عملة ملائمة لاستخدامات الناس اليومية.

وتم استبدال الأوراق النقدية القديمة بأوراق نقدية جديدة بنسبة واحد مقابل واحد، باستثناء الدينار الذي صدر من المطبعة السويسرية، حيث تم استبدال 150 دينار جديد مقابل دينار عراقي واحد طبعة سويسرية.

أحدثت طباعة الأوراق النقدية الجديدة مهنة جديدة لبيع الدينار العراقي الجديد للمستثمرين في الخارج، الذين كانوا يأملون بجني الأرباح من العملة العراقية الجديدة عندما يتعافى الاقتصاد العراقي، وقد جعلت الحكومة المؤقتة للعراق هذا الأمر قانونياً، لكن كان يتم بيع الأوراق النقدية بأسعار صرف مختلفة من قبل الشركات التي كانت تسعى لجني الأرباح.

أدى نجاح هذا البرنامج لانتشار الدينار المزيف على نطاق واسع، في المقابل كان هناك ستة مزايا أمنية مختلفة على الدينار العراقي من فئة 25000 وبإمكان أي شخص التأكد من صحتها.

تحسنت قيمة الدينار عقب إدخال الأوراق النقدية الجديدة، وهبط سعر الصرف من 4000 دينار مقابل الدولار، كما كان في وقت بدأ العمل به إلى أعلى مستوى له مقابل الدولار بمعدل 980 دينار مقابل الدولار الواحد، وتم تحديد السعر وفقاً لنشرة أسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل صندوق النقد الدولي، وفرضت أن يكون سعر الصرف بحوالي 1170 دينار مقابل الدولار الأمريكي في البنك المركزي العراقي.

ومع ذلك لم يكن هناك سعر تبادل للصرف عالمي، ولذلك فإن البنوك الدولية لا تبادل الدينار العراقي حتى الآن بمعنى (لا تعتبر العملة العراقية قابلة للتحويل)، إلا إن سعر صرف الدينار متاح في كوة الصرافة المحلية بحوالي 1200 دينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

تأثير المضاربة:

في الثالث من أيار عام 2007، أصدر صندوق النقد الدولي بياناً يخص الاتفاق الدولي مع العراق، والذي أدى إلى تغيير اتجاه المضاربة على الدينار العراقي، وناقش محتوى البيان التغير الحاصل في العراق على الواجهة الاقتصادية، وكيفية إيقاف الدعم الحكومي العراقي للوقود، وذكر البيان أيضاً أن البنك المركزي العراقي رفع أسعار الفائدة، في محاولة لرفع قيمة الدينار تدريجياً على أمل مكافحة دولة الاقتصاد العراقي.

بالرغم من المزاعم التفاضلية الواسعة التي تم ذكرها في تقارير صحفية لتصريحات بعض المضاربين على الدينار، لكن لم يصدر أي تصريح أو تحليل من أي مصدر للأخبار أو للحكومة بشكل علني، منذ أن تم إدخال الدينار العراقي عام 2004 بعد سقوط صدام حسين، لجأ المتعاملون إلى أسواق خاصة لشراء وبيع الدينار العراقي، لأنه لم يكن هناك سوق عامة للتعامل بالدينار العراقي.

حالياً فإن هؤلاء المتعاملين قاموا بالتسجيل في وزارة الخزانة الأمريكية كشركات خدمات مالية لبيع الدينارات العراقية، حيث تبلغ قيمة 1100 دولار أمريكي مقابل مليون دينار عراقي، وحتى الآن لم يتبين كمية الأرباح التي سوف يجنيها المضاربون.

ملاحظة "بعض الناس ظن أن الدولار سيصبح سعر صرفه مقابل الدينار 500 دينار، وأن ذلك سيحقق لهم أرباحاً طائلة لكن رغم امتلاك العراق للبترو، إلا أنه بسبب الفساد وعدم وجود استقرار أمني لم يتحقق ما كان يأملون به، وهذا درس لمن يظن أن لديه فرصة للربح من خلال المضاربة على العملة أثناء الأزمات".

إعادة حذف الأصفار من العملة:

وفقاً لتقرير لوكالة رويترز في 11 من شباط عام 2010 كان من المتوقع، بأن يقوم العراق بإعادة تقييم عملته الحالية من خلال حذف ثلاثة أصفار بالقيمة الاسمية للأوراق النقدية (كما حصل في تركيا حين حذفت ستة أصفار من عملتها)، وذلك من أجل تسهيل المعاملات الحسابية الاقتصادية.

وبعد سنوات من معاناة العراق من الحرب والعقوبات، حاولت الحكومة العراقية إصلاح اقتصادها وتعزيز إنتاج النفط مع عقد عدد من صفقات النفط الخام، وربما يرتفع الانتاج ليصبح العراق أحد أكبر منتجي النفط في العالم.

أوضح مظهر قاسم المستشار البارز في البنك المركزي، أن الهدف هو تطوير نظام الدفع والقبض في البلد، وبالتالي تحسين إدارة الأوراق النقدية الكاش، مضيفاً أن البنك المركزي توقع أن يبدأ التعامل بأوراق نقدية جديدة نهاية العام أو بداية عام 2011.

ووفق التصريحات الرسمية، فإن العراق يمتلك 25 تريليون دينار في التداول، وقد طالبت لجنة مجلس الوزراء العراقية تغيير العملة عام 2007، لكن البنك المركزي كان يعتقد أن الأمر ليس مناسباً الآن.

أصدرت الحكومة الأوراق النقدية بين عامي 1990 و تشرين الأول عام 2003، محتفظةً بورقة من فئة 25 دينار التي صدرت عام 1986، وكانت تحمل نقشة مميزة للرئيس العراقي السابق صدام حسين.

عقب حرب الخليج عام 1991، كانت العملة العراقية تطبع محلياً وفي الصين مستخدمة نوعية رديئة من ورق لب الخشب (بدل القطن أو الكتان)، وطباعة معدنية ذات نوعية رديئة (بعض الأوراق النقدية طبعت في مطابع مصممة لطباعة الصحف).

غالباً ما كانت تبدو الأوراق النقدية المزيفة، أنها ذات نوعية جيدة أكثر من الأوراق النقدية الحقيقية، وبالرغم من انهيار قيمة الدينار العراقي فإن أعلى

فئة طبعت حتى عام 2002 كانت 250 دينار، وبالتالي نلاحظ أن تجربتها تختلف عن كافة الدول.

وفي عام 2002 أصدر البنك المركزي العراقي ورقة نقدية من فئة 10000 دينار لاستخدامها بالتعاملات بين البنوك فقط ، هذه الورقة النقدية نادراً ماكان يتم القبول بها عملياً نتيجة الخوف من النهب والتزوير، ما دفع بالناس لحمل رزم من فئة 250 دينار للاستخدام اليومي وسقطت الفئات الصغيرة من العملة و التي أصبحت بلاقيمة إلى حد كبير من التداول.

وهذا الوضع أوضح أن العراق في الجزء الأكبر منه لديه فئة واحدة من الأوراق النقدية يتم تداولها بإطار واسع.

غالباً ماكانت تدعى العملة التي تم طباعتها قبل حرب الخليج "بالدينار السويسري"، وقد حصلت على التسمية من تكنولوجيا الطباعة السويسرية، التي قدمت أوراق نقدية بنوعية جيدة أعلى من التي تم طباعتها لاحقاً في ظل العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الأولى. و بعد فترة من التغير تم تصميم العملة من قبل الحكومة العراقية، لكن العملة القديمة بقيت في التداول في المنطقة الكردية، إلى أن تم استبدالها بدينارات جديدة بعد حرب الخليج الثانية.

خلال هذا الوقت حافظ الدينار السويسري على قيمته، في حين أن العملة الجديدة استمرت بفقدان قيمتها، ووصلت في بعض الأحيان الخسارة في القيمة إلى 30% سنوياً.

وفي عام 2003 أصدرت الحكومة أوراق نقدية جديدة تضمنت ست فئات هي 50 و 250 و 1000 و 5000 و 10000 و 25000 دينار، هذه الأوراق كانت مشابهة في تصميمها للأوراق النقدية التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي العراقي عام 1970 و 1980 ، وتم إصدار فئة الـ 500 دينار في السنة التالية

بشهر تشرين الأول عام 2004، وخرجت فئة الـ 50 دينار من التداول في المنطقة الكردية العراقية.

وفقاً لتقرير نشر على القناة العراقية في السادس من شباط عام 2010، بين فيه أن البنك المركزي العراقي اتخذ خطة لإعادة تقييم العملة من أجل زيادة مستوى قوة العملة العراقية، والتي ستسمح للناس بحمل نقود أقل.

وصرح مظهر محمد صالح العضو في اللجنة الاستشارية للبنك المركزي على راديو فرنسا الدولي، أن الخطة هي إزالة الأصفار من العملة والتخلص التدريجي من الأوراق النقدية الحالية أواخر هذه السنة، وهذا سيجعل الأوراق النقدية القديمة تخرج تدريجياً من التداول، لكنه لم يحدد موعداً لإصدار العملة الجديدة، وكلاهما ستكونان عملة قانونية في العراق لغاية سحب الأوراق النقدية بشكل كامل.

ملخص سيرة الدينار العراقي :

تخلص الدينار العراقي من الجنيه البريطاني عام 1959، عندما أصبحت العراق دولة مستقلة، لكن بقيت العملة مساوية للجنيه حتى تخفيض قيمة العملة عام 1967، واستمر الدينار العراقي يعادل 2.80 دولار حتى عام 1971، وتم تخفيض قيمة الدولار في تلك السنة.

وفي عام 1973 زادت قيمة سعر صرف الدينار العراقي رسمياً إلى 3.93 دولار، وبقيت شبه مستقرة حتى عام 1988، عندما بلغت قيمة سعر الصرف 1 دينار عراقي: 3.22 دولار، لكن عام 1989 سجل سعر الصرف رقم أعلى 1.86 دينار عراقي يعادل 1 دولار أمريكي وفقاً لسعر السوق السوداء.

مع تشجيع الحكومة العراقية الجديدة للمستثمرين الأجانب وإدراج أوراق نقدية أكثر أمناً، و منح شهادات ترخيص لبنوك خارجية، و العمل للحد من ديون الحروب السابقة الضخمة، يعتقد عدد من الاقتصاديين أن العملة الجديدة ستزداد قوة في المستقبل، كما حدث في ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى

والكويت عقب حرب الخليج (لكن الفرق أنه لم يكن هناك فاسدون)، وقد زاد نمو الدينار العراقي الجديد بشكل واضح عقب غزو العراق عام 2003، ويعتقد الكثيرون أنه سيستمر بالارتفاع، حتى يتعافى العراق ويصل إلى كافة إمكاناته الكامنة، كدولة غنية بالنفط ومصادر أخرى من الثروات التي يمتلكها.



المرجع:

History Of Iraqi DinarTags: History, Dinar, Iraqi
http://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_dinar